

منّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم» (٣٠)، وبينّ الزمخشريّ أنه في ضوء هذه القراءة يجوز أن تكون إذ «في محلّ الرفع كـ «إذا» في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، بمعنى: لئن منّ الله على المؤمنين وقت بعثه» (٣١).

والناظر في نصّ الزمخشريّ يرى أنه في هذه القراءة تقع إذ خبراً، ووقوعها خبراً يجعلها متصرفّة، وهو في هذا الرأي قاس إذ على إذا، لأن إذا في رأيه تقع خبراً في قولهم: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً».

والواقع ان الزمخشريّ خانه التعبير، أو بعبارة أخرى جانبه التوفيق في هذا التقدير، لأن أصل القول السائد هو: أخطب ما يكون الأمير قائماً. فـ «قائماً» في هذا القول نصب على الحال، وتقدير القول هو كما قال الزمخشري: «أخطب ما يكون الأمير إذ كان أو إذا كان قائماً، فـ «إذ» عند إرادة المضي، وإذا عند إرادة الاستقبال، «وقائماً» في القول السائد عند النحويين حال سدّت مسدّ الخبر الذي حذف وجوباً في هذا الموضع، لأن المبتدأ اسم تفضيل مضاف إلى المصدر المؤول، وفي هذه الحالة تقوم الحال مقام الخبر الذي يحذف وجوباً في هذه الحالة، وتقدير الخبر المحذوف: إذ كان أو إذا كان، وعامل الحال هو ضمير كان التامة، والحال هنا لا تصلح أن تكون خبراً للمبتدأ الذي هو اسم تفضيل، فـ «قائماً» على هذا التقدير قامت مقام «اذ كان» لأن في الحال معنى الظرفية كما يقول الضبان، لأنّ «معنى لقيت زيدا راكباً: لقيته في وقت الركوب، و«إذ كان» سدّ مسدّ المتعلق الذي هو الخبر في الحقيقة كسداد بقية الظروف مسدّ متعلقاتها العامة» (٣٢).

ولا أدري لماذا يقيس الزمخشريّ إذ على إذا، فالموضع في المثال المذكور صالح لإذ، وإذا معاً، فـ «إذ» كما قلنا: عند إرادة المضي، و«إذا» عند إرادة الاستقبال، فالمثال صالح للمعنيين.

على أن المثال الذي ذكره الزمخشريّ لا يتكلم به، لأن الخبر محذوف وجوباً أي أنه لا يقال في العربية: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، وإنما القول المنسوب إلى العرب: أخطب ما يكون الأمير قائماً.